

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

وإن باعه المتهب ثم رجع إليه بفسخ أو إقالة فهل له الرجوع .  
قوله وإن باعه المتهب ثم رجع إليه بفسخ أو إقالة فهل له الرجوع ؟ على وجهين .  
وكذا لو رجع إليه بفلس المشتري .  
وأطلقهما في الهداية و المذهب و المستوعب و الخلاصة و المحرر و النظم و المصنف و الفروع و  
الفائق و القواعد الفقهية و الحارثي و تجريد العناية و الرعايتين و الحاوي الصغير .  
أحدهما : يرجع وهو المذهب .  
جزم به في الكافي و الوجيز و المنور .  
واختاره ابن عبدوس في تذكرته .  
والوجه الثاني : يرجع صححه في التصحيح .  
وقطع به القاضي و ابن عقيل قاله الحارثي .  
وهذا في الإقالة : إذا قلنا : هي فسخ .  
أما إذا قلنا : هي بيع فقال في فوائد القواعد : يمتنع رجوع الأب .  
وتقدم ذلك في فوائد الإقالة وهل هي فسخ أو بيع ؟ .  
وقيل : إن رجع بخيار رجع وإلا فلا وأطلقهن الزركشي .  
قوله وإن رجع إليه ببيع أو هبة : لم يملك الرجوع .  
بلا نزاع .  
وكذا لو رجع إليه بإرث أو وصية